العنوان: برنامج تدريبي مقترح لتنمية السلوك الديمقراطي والتفاعل الاجتماعي للمعلم العربي

المصدر: أعمال المؤتمر العلمي الثالث : الديمقراطية والتربية في الوطن العربي - قسم أصول التربية - كلية التربية - جامعة الكويت - الكويت

المؤلف الرئيسي: فرج، إلهام عبدالحميد

محكمة: نعم

التاريخ الميلادي: 1999

مكان انعقاد المؤتمر: الكويت

الهيئة المسؤولة: مركز دراسات الوحدة العربية وجامعة الكويت - كلية التربية

الشهر: نوفمبر

الصفحات: 305 - 325

رقم MD: 716793

نوع المحتوى: بحوث المؤتمرات

قواعد المعلومات: EduSearch

مواضيع: الديمقراطية، السلوك الديمقراطي، التفاعل الاجتماعي، المعلمين العرب

رابط: http://search.mandumah.com/Record/716793

الفصل التاسع

برنامج تدريبي مقترح لتنمية السلوك الديمقراطي والتفاعل الاجتماعي للمعلم العربي

إلهام عبد الحميد فرج(*)

مقدمة

يتجه العديد من الدول إلى تدريس الديمقراطية في مدارسه من خلال منهج مستقل أو من خلال تضمين بعض المناهج للمفاهيم والقيم الديمقراطية. وتسعى البلدان العربية إلى تكوين المواطن العربي المعاصر القادر على التفاعل والمشاركة، دونما انسحاق أو انغلاق أو انبهار، وذلك من خلال الاهتمام بقضية الديمقراطية، ومحاولة تعليم المواطن كيفية ممارستها عملياً، والوعي بها نظرياً. ويأتي ذلك في إطار أخذ بعض البلدان العربية للأساليب الديمقراطية في إدارة البلاد، ومن أبرز البلدان العربية في هذا الاتجاه: مصر والكويت والمغرب.

إلا أن تعليم الديمقراطية في البلدان العربية يواجه تحديات كثيرة مصدرها الواقع الاجتماعي والسياسي والثقافي. فالديمقراطية كفكرة في حد ذاتها يمكن قبولها بل الدفاع عنها، إلا أن الممارسة والتطبيق يكشفان عن عقبات عديدة مصدرها الواقع وظروفه وشروطه. فالديمقراطية تمثل قيمة كبيرة على مستوى التجريد، في حين أن التطبيق يصطدم بالكثير من الموروث الثقافي والاجتماعي. والمثال على ذلك أن العقل العربي لا يزال أميل إلى أن يكون عقلاً نقلياً محافظاً، كما أنه يفتقد في كثير من الأحيان المرونة وسعة الأفق والموضوعية، ويميل إلى الانفعال، والحكم الأحادي،

(*) مدرسة في كلية التربية، المعهد العالي للبحوث والدراسات التربوية ـ جامعة القاهرة.

وإصدار القرارات المتسرعة.. ترتب على ما سبق أن حلم تطبيق وممارسة الديمقراطية لا يزال مرتبطاً بضرورة التحول التدريجي من ثقافة النقل والصمت إلى ثقافة النقد والإبداع، ومن الوعي السطحي الساذج إلى الوعي النقدي العميق، ومن التلقين والنقل إلى الحوار الحر الذي يعتمد على فكرة التعددية، وقبول الآخر والتسامح الفكري والموضوعية والعقلانية والتفاؤل، التي أشار إليها المربي الفيلسوف باولو فرايري[(١)].

ومما لا شك فيه أن محاولة تطبيق وممارسة الديمقراطية يتطلب تدخلاً قصدياً من جميع المؤسسات السياسية والاجتماعية والتربوية يسمح بتوفير مناخ حر، ويدرب المواطنين على ممارسة الأسلوب العلمي في التفكير، وعلى قبول الرأي الآخر والتعايش معه، وعلى قبول نسبية الآراء، ومشروعية التناقضات، ويسمح بالتدريب على رفض المسلمات واليقينيات، وعدم التخوف من الشك أو من الخروج عما هو مألوف وسائد ولا سيما إذا كان هذا الخروج يسمح بالإبداع والتطور.

ويمكن للمدرسة أن تتحمل تطوير مسيرة الديمقراطية داخل أسوارها من خلال تدخلها القصدي المدروس المخطط، ومن خلال تكوين الوعي بالقضايا الديمقراطية، وتدريب التلاميذ والمعلمين على ممارسة السلوك الديمقراطي داخل حجرة الدراسة. ويتطلب ذلك أن توفر المدرسة المناخ الذي يسمح بالمشاركة، وحرية التفكير وتحمل المسؤولية.

ويمكن للمدرسة[(٢)] أن تكون نموذجاً لإكساب الديمقراطية إذا استطاعت أن تجعل تلاميذها يفهمون القضايا المحيطة بهم، ويفهمون على أساس من الممارسة وحل المشكلات ما هي حقوقهم وما هي واجباتهم. ويأتي ذلك من خلال كتابة لائحة المجتمع المدرسي أو إنشاء برلمانات للتلاميذ، ولعب الأدوار التي تحاكي أداء المؤسسات الديمقراطية، وإعداد صحف مدرسية وممارسة تمرينات في حل الصراعات حلاً يبتعد عن العنف.

والسؤال هو: هل يمكن المعلم العربي أن يحقق مناخاً ديمقراطياً داخل حجرة الدراسة؟ وهل يمكن إكساب التلاميذ الوعي الديمقراطي وإمكانية ممارسة السلوك الديمقراطي داخل المدرسة وخارجها؟

---

(١) إلهام عبد الحميد فرج، «أثر استخدام طريقة الحوار في تدريس الفلسفة على تنمية التفكير الناقد،» (رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، ١٩٨٦).

(٢) اللجنة الدولية للتربية للقرن الحادي والعشرين، **التعليم ذلك الكنز الكامن**، تعريب جابر عبد الحميد (١٩٩٨)، ص ٧٢.

الواقع أن «جون ديوي»[٣] قد أجاب عن هذا السؤال منذ أربعين عاماً، حين أكد قدرة المعلم على خلق بيئة يفهم التلاميذ من خلالها الديمقراطية وقيم العدالة، حيث أن المدرسة تمثل في حد ذاتها حياة اجتماعية خاصة، ومن ثم يمكن للمناهج أن تختار وتنظم لتزود التلميذ بالمعلومات والمعارف والاتجاهات التي تمنحه الوعي بالعالم المحيط به. كما أن المدرسة يمكنها أن تكسب التلاميذ المفاهيم والقيم المرتبطة بالعدالة والمساواة والتسامح والمشاركة ما يؤدي إلى توفير نمط حياة سياسي واجتماعي وثقافي يرتبط بمنهج تفكير يتسم بالمرونة وسعة الأفق وتقدير قيمة الحرية. وبذلك فالمعلم يمكن أن يزود تلاميذه ليس فقط بالمعلومات[٤] والمعارف وإنما أيضاً بالقيم والاتجاهات الايجابية.

والجدير بالذكر أن عدداً من الدراسات التربوية قد أكدت أن النمط التقليدي من المعلمين غير قادر على أداء هذا الدور لأنهم يتسمون بالتسلط والدكتاتورية، كما أن الطريقة التي يعتمد عليها الكثير من المعلمين في التدريس هي طريقة التلقين التي لا تسمح بالمشاركة والحوار داخل الفصل، فلا يصبح من حق التلاميذ الاعتراض أو التساؤل، ومن ثم يفقدون إحساسهم بأن لهم إرادة ورأياً، وأنهم عامل فعال في العملية التعليمية، مما يجعلهم يتحولون إلى مستقبلين، وتتعمق لديهم مشاعر السلبية والتبعية، وما يتولد منها من مشاعر العدوان تجاه الآخرين الذين يسيئون معاملتهم، وبالتالي فإنهم لا يقدمون للمجتمع في المستقبل إلا ما أخذوه في طفولتهم من سوء معاملة، كما أنهم من الصعب أن تكون لديهم القدرة على التفاعل والمشاركة والتعبير عن الرأي والقدرة على الاختلاف دونما عنف، مما يجعلهم غير قادرين على ممارسة الديمقراطية.

ومن المؤسف أن تنتشر حالات السلبية والخضوع، وحالات التمرد والعنف المدمر داخل بعض المدارس، وأن يعزف الكثير من المعلمين والتلاميذ عن استخدام لغة الحوار، وأن يسود الاستبداد والعنف داخل حجرات الفصل، وأن ترسخ فكرة الحقيقة المطلقة، وأن تقدس الإجابة الأحادية، ما يجعل من الصعب أن يتعلم التلميذ معنى الديمقراطية أو يكتسب مفهوماً، لا سيما على المستويين التطبيقي والفعلي. ويزيد الأمر صعوبة أن ثورة المعلومات والاتصالات تتطلب مواصفات لإنسان القرن الحادي والعشرين تختلف عن المواصفات التي كانت سائدة في ما قبل وأهم تلك الصفات هي

---

(٣) محمود أبو زيد ابراهيم، **تطوير التدريس في الفلسفة والدراسات الاجتماعية** (القاهرة: منشورات مركز الكتاب، ١٩٩١)، ص ٢٢١.

(٤) انظر: أوراق وأبحاث المؤتمر العلمي الخامس نحو تعليم ثانوي أفضل، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، القاهرة، ٢ ـ ٥ آب/ أغسطس ١٩٩٣، مج ٣.

أن يتمكن المتعلم من أن يصل للمعلومة بنفسه، وأن يتمكن من فحصها ونقدها وقبولها أو رفضها. ومعنى ذلك أن يكتسب المتعلم القدرة على الاختيار الحر، وأن يمتلك الثقة بنفسه، وأن يمتلك الوعي الاجتماعي والثقافي، وأن يتمكن من مسايرة التقدم العلمي السريع، حتى يصبح قي قلب العالم وليس على هامشه، ومن ثم فإن المناخ المدرسي والمناخ داخل حجرة الدراسة يجب تغييرهما من خلال معلم واعٍ، ديمقراطي يسمح بالخلاف ويؤمن به، ويقبل الرأي الآخر، ويستخدم أسلوب الحوَار الحر القائم على الموضوعية والحرية.

ويتطلب ذلك العمل على تدريب المعلم لإكسابه طرق تدريس جديدة وطرقاً ومفاهيم مرتبطة بالعصر[٥]، والنظر إلى عملية إعداد المعلم وتدريبه على أنها عملية مستمرة ومن ثم النظر إلى برنامج تدريب المعلم نظرة علمية وموضوعية لا تنتهي بمجرد تخرجه من الجامعة، وانخراطه في سلك العمل بالتدريس.

إن النمو المهني والتدريبي أثناء الخدمة يساعدان على تجديد خبرة المعلم وزيادة فاعليته، ولعل ذلك يتناسب مع ضرورة تطوير المناهج الدراسية التي تتطلب دائماً المعلم المتمكن من الأداء، والذي يتقن مهارات التدريس المختلفة، والقادر على استخدام أساليب حديثة قد تساعده على تنمية المهارات الاجتماعية وتحقيق التفاعل والمشاركة داخل حجرة الدراسة وخارجها.

يتضح مما سبق أن الأدوار الجديدة للمعلم تتطلب إعداد برامج متطورة لتدريبه أثناء الخدمة، لتناسب متطلبات التطورات الحديثة في أهداف التعليم ومحتواه ومصادره، ولتتفق والمتغيرات العالمية والقضايا المعاصرة.

ويمكن القول إن هذه التطورات والمتطلبات أدت إلى ما يشبه الثورة في المفاهيم والأفكار والاستراتيجيات، وجعلت من تدريب المعلم ركناً مهماً من أركان العملية التعليمية والتعليم[٦].

١ ـ الإحساس بالمشكلة

تعد قضية الديمقراطية إحدى أهم القضايا التي تهم المجتمعات الإنسانية

---

(٥) خيري علي ابراهيم، «فعالية برنامج مقترح لتدريب معلمي التاريخ بالمرحلة الثانوية باستخدام أسلوب التدريس المصغر على تنمية مهارتي استخدام الوثائق والتفكير الناقد،» ورقة قدمت إلى: المصدر نفسه.

(٦) عبد القادر يوسف، **دراسات في إعداد وتدريب العاملين في التربية** (الكويت: دار السلاسل، ١٩٨٧).

المعاصرة، إلا أن تطبيقها يواجه معوقات عديدة منها التراث الثقافي والواقع الاجتماعي الذي يفتقد المناخ الحر، والذي لا يسمح بالمشاركة، وتحمل المسؤولية، والقدرة على ممارسة النقد والتحليل والتعبير عن الرأي. ولهذا فإن التعليم يقع عليه مسؤولية الفرز النقدي للتراث الثقافي، وتكوين العقلية الناقدة، وإكساب المتعلمين قيم الحرية والمشاركة والفاعلية، وذلك من خلال المناهج المتطورة التي تعنى بتلك القيم السابق ذكرها.

وإذا كان المعلم قائد العملية التعليمية، وهو الذي يُعتمد عليه في نجاح أو فشل البرنامج التعليمي، يفتقد كثيراً التفاعل الاجتماعي والتفاعل اللفظي، ويعتمد كثيراً في تدريسه على طريقة التلقين التي تفتقد التفاعل والحرية وتستند إلى القهر والاستبداد، يصبح من الصعب أن يكتسب التلاميذ قيم المشاركة والتعاون والاختلاف، كما يصبح من الصعب ممارسة الديمقراطية، ويصعب أن تمارس الديمقراطية داخل حجرات الدراسة، وبذلك تبلورت مشكلة البحث في ما يلي:

«برنامج مقترح لتدريب معلمي الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الثانوية على السلوك الديمقراطي والتفاعل الاجتماعي داخل حجرات الدراسة».

ويتطلب ذلك الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما واقع السلوك الديمقراطي والتفاعل الاجتماعي للمعلم العربي، داخل حجرات الدراسة؟

- ما متطلبات تنمية السلوك الديمقراطي والتفاعل الاجتماعي للمعلم العربي، في المرحلة الثانوية؟

- ما البرنامج المقترح لتنمية السلوك الديمقراطي والتفاعل الاجتماعي للمعلم العربي في المرحلة الثانوية؟

٢ ـ حدود الدراسة

- الاقتصار على سلوك (المشاركة ـ والنقد ـ والتعبير عن الرأي ـ والاستماع، والتفاعل اللفظي، وقبول الرأي الآخر، والحوار) كشكل من أشكال السلوك الديمقراطي والتفاعل الاجتماعي.

- الاقتصار في البرنامج على:

- المحاضرات، الحوار المفتوح، المناقشة الحرة، تمثيل الأدوار.
- المدة الزمنية لتطبيق البرنامج ١٢ أسبوعاً.

٣ ـ العينـة

خمسة وعشرون معلماً، واثنا عشر موجهاً، وثمانية من أساتذة كلية التربية.

٤ ـ أهمية الدراسة

ـ قد يساهم هذا البرنامج في تطوير برامج تدريب المعلمين في أثناء الخدمة.

ـ يمكن أن يساهم هذا البرنامج في تطوير التدريس من خلال تنمية بعض مهارات التدريس المرتبطة بمهارة التفاعل الاجتماعي والسلوك الديمقراطي.

ـ يكشف هذا البرنامج عن أهمية إكساب المعلمين السلوك الديمقراطي والتفاعل الاجتماعي في تنمية مهارات التدريس، وفي تحقيق النمو النفسي والعقلي والاجتماعي لكل من المعلم والتلميذ.

٥ ـ الهدف من الدراسة

ـ تنمية لغة الحوار لدى المعلمين وإحلالها محل الخطاب الأحادي.

ـ إكساب المعلم السلوك الديمقراطي.

ـ تنمية مهارة الاستماع والتفاعل اللفظي.

ـ تنمية مهارة المشاركة لدى المعلم والمتعلمين.

ـ تدريب المعلم على النقد الذاتي والنقد الجماعي.

ـ تنمية دور المعلم كمرشد وموجه للعمل الجماعي.

ـ تنمية الوعي المعرفي بالقضايا الديمقراطية لدى المعلم.

ـ إكساب المعلمين الوعي بأهمية مواصلة الثقافة والانفتاح على ما هو جديد.

ـ تنمية المفاهيم المرتبطة بالديمقراطية مثل المساواة، والعدل، والحرية، والمسؤولية.

٦ ـ المنهج والأدوات

استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي في تحديد الإطار النظري وتصميم «بطاقة ملاحظة». وقد استعانت الدراسة بالأدوات الآتية:

ـ استبانة لاستطلاع رأي المعلمين والموجهين التربويين من الأساتذة، عن احتياجات السلوك الديمقراطي والتفاعل الاجتماعي داخل حجرات الدراسة ودوافعها

من وجهة نظرهم، ولتجديد مهارات السلوك الديمقراطي.

- تصميم البرنامج ويتكون من: تحديد أهداف البرنامج؛ تحديد المحتوى أو المضمون ويشمل:

• خطوات استخدام كل مهارة من مهارات التفاعل الاجتماعي والسلوك الديمقراطي.

• درساً من الدروس المقررة كنموذج تطبيقي للتدريب.

٧ - مصطلحات الدراسة

أ - تدريب المعلمين

يقصد به في هذه الدراسة إحداث مجموعة من التطورات في خبرات المعلمين المتدربين لرفع كفايتهم ولتحسين أدائهم المهني، وكذلك إحداث تطورات إيجابية في سلوكهم لتحقيق الأهداف المنشودة من العملية التعليمية.

ب - برنامج مقترح

يقصد به في هذه الدراسة تخطيط وإعداد خطوات واضحة ومحددة تهدف إلى تنمية مهارات السلوك الديمقراطي والتفاعل الاجتماعي، وتؤدي إلى تحسين أداء المعلمين في التدريس.

ج - السلوك الديمقراطي والتفاعل الاجتماعي

السلوك الديمقراطي هو السلوك القائم على التفاعل والمشاركة الإيجابية، ويستند إلى مناخ من الحرية والمساواة والعدل والندية وقبول الآخر، وتحمل المسؤولية والعمل الجماعي، والتسامح في الحوار مع أناس قد يختلفون في توجهاتهم وأفكارهم. ويستند السلوك الديمقراطي إلى التفاهم الاجتماعي، ويحتاج لمهارات خاصة في التعامل أهمها الإيمان بالآخر والاعتراف به والتسامح معه، ومهارة الحوار العقلاني الموضوعي.

والسلوك الديمقراطي للمعلم هو السلوك الذي يتضمن وعي المعلم النظري بقيم الحرية والمساواة والعدل، وفي الوقت نفسه مهارة ممارسة تلك القيم داخل حجرة الدراسة في إطار استخدامه لطرق تدريس تستند إلى تلك القيم، وتساعد على تحقيقها مثل طريقة الحوار والمناقشة المفتوحة وحل المشكلات والاستقصاء.

وبذلك فإن السلوك الديمقراطي للمعلم داخل حجرة الدراسة لا ينفصل عن

أدائه التدريسي الذي يستند إلى احترام عقل التلميذ وشخصيته والذي يحقق درجة من التفاعل بين المادة التعليمية والطريقة المستخدمة في تدريسها في إطار من الحركة الديناميكية.

٨ ـ الإطار النظري للدراسة

أ ـ الأساس الفكري والفلسفي للديمقراطية

كشف التاريخ الانساني عن وجهين متناقضين للعلاقات الإنسانية أحدهما يعبر عن الحرية، والآخر عن القهر والاستبداد، ومن أجل ذلك كان التاريخ الانساني سلسلة من الكفاح والنضال والصراع بين هذين الوجهين، وكان الحلم بالسلام والحرية والعدالة والمساواة هو ذاته الحلم الذي سعى إليه العديد من المفكرين والفلاسفة منذ أقدم العصور.

لقد قدم التراث المصري أول إعلان رسمي للمساواة والعدل، أي أول مبادىء للديمقراطية، حيث نجد وثيقة رسمية ترجع إلى عهد عام (٢٠٠٠ ق م)، وهذه الوثيقة قد نادت بالعدالة الاجتماعية والمساواة، ومن كلماتها «تذكر دائماً أن تحكم بالعدل، لأن التحيز يُعد طغياناً»(٧).

ولقد كان للفلاسفة إسهامات من قديم الزمان حول قضية الديمقراطية، نذكر منهم أرسطو الذي أقر بأن الحرية وممارسة الديمقراطية والتمتع بصفة المواطنة لم تكن إلا للأسياد، بينما لا يتمتع العبد بتلك الحقوق. وبظهور الديانات السماوية (اليهودية والمسيحية والاسلامية) ظهرت قيم تنادي بالتسامح والعدل والمساواة والإخاء والمحبة، كما ظهرت الفلسفات التي حاولت الربط بين الدين والعقل مثل فلسفة توما الاكويني، وأغوستين، وابن سينا، والفارابي، والكندي الذين حاولوا تقديم أفكار حول العلاقة بين الدولة والسلطة الدينية.

وفي العصر الحديث أخذت قضية الديمقراطية أبعاداً أكثر عمقاً وتحديداً، وكان من مفكري العصر الحديث جون لوك «الذي أكد حق الإنسان في الحرية». ومن الملاحظ أن حرية الإنسان التي كان يقصدها لوك ليست مطلقة وإنما مرتبطة بعدم الضرر بالآخرين، وبذلك فقد حدد لوك بعض أسس الديمقراطية مثل الحرية والتسامح، كما تناول جان جاك روسو في رسالته التي نشرها بعنوان «الاقتصاد

---

(٧) كمال حامد مغيث وإلهام عبد الحميد، **التعليم وحقوق الإنسان** (القاهرة: مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، ١٩٩٧).

السياسي»[٨] وفي كتابه **العقد الاجتماعي** مبادىء الحق التي كشفت مدى اهتمامه بالحرية والحقوق بصفة أساسية. وكانت تلك الكتابات ذات أثر عظيم في التكوين الفكري للثورة الفرنسية، حيث اعتنق قادتها نظريته عن مبدأ سيادة الأمة والتعبير عن آرائها، وسجلوا هذه المبادىء في دساتير عصر الثورة فأصبحت نصوصاً وضعية.

أما هيغل[٩] فقد أكد وجود علاقة عضوية بين الفرد والجماعة، ذلك أن الفرد كائن اجتماعي بالضرورة، ومن ثم فإن أهم قيمة لديه هي العلاقات الاجتماعية. وقد أكد هيغل أن الحرية الحقيقية هي حرية المجتمع، وهي لا تتحقق إلا في الدولة وبواسطتها. فالدولة حينما تقيد وتمنح فإنها في الحقيقة تزيد من حرية المجتمع ككل. ومن وجهة نظر هيغل يلزم الخضوع الإرادي من قبل الأفراد للدولة وامتثالهم لأوامرها، لأن الحرية لا تعني أن يفعل الإنسان ما يريد، ولكن أن يفعل ما ينبغي القيام به، أي العمل وفقاً لمقتضيات الفعل العام المجسد في الدولة.

وقد رأى ماركس أن الحرية التي يتحدث عنها المجتمع البرجوازي ليست في نهاية المطاف إلا حرية التملك، ولا معنى للمساواة سوى أن يمنح القانون الأفراد العرض نفسه بالنسبة للتملك حتى يتمكن المرء من ممارسة الحرية. وقد أضاف الفكر الاشتراكي ضرورة توفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، حتى يكون للحقوق السياسية والمدنية مغزى حقيقي بالنسبة للأفراد.

أما الفيلسوف الفرنسي رينيه ديكارت فقد كان حريصاً على أن يؤكد سلطان العقل واستقلاله عن أي سلطة، بحيث يصبح متحرراً من كل القيود. ومن ثم فقد عمل ديكارت على إعلاء شأن العقل وأكد حرية الإنسان وإرادته. وربما تكون عبارته المشهورة «العقل أعدل الأشياء قسمة بين الناس» تأكيداً لاعترافه بحق الإنسان في المساواة والتفكير الحر.

أيضاً يؤكد الفيلسوف كانط استقلالية إرادة الإنسان، لأن أفعال الإنسان في تقديره لا تصدر إلا عن تقدير عقلي بمبدأ الواجب، كما أن الواجب[١٠] مبني على الحرية. وعلى الرغم من أن كانط رأى أن الإنسان ملتزم أخلاقياً، كما أنه يرى أن الإرادة التي تلتزم بالواجب في فعلها هي إرادة حرة، فالإنسان من حيث أنه فاعل

---

(٨) جان جاك روسو، **العقد الاجتماعي**، ترجمة عادل زعيتر، اللجنة الدولية لترجمة الروائع العالمية (القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٤).

(٩) زكريا ابراهيم، **هيجل، أو، المثالية المطلقة** (القاهرة: مكتبة مصر، ١٩٧٠).

(١٠) عبد الرحمن بدوي، **الأخلاق والنظرية** (١٩٧٥)، ص ١٢٨.

أخلاقي ينتمي إلى عالم الشيء في ذاته ومن ثم فلديه إرادة حرة[١١].

كما استنكر كانط القهر الخارجي، ورأى أن الإنسان حر، بل إن حريته واجبة لأنه يفعل بإرادته الحرة ما يجعله لا يصل إلى الحقيقة إلا بحريته، فالحرية يمكن اعتبارها تعريفاً للإنسان، بل يذهب إلى أبعد من ذلك أن الواجب ليس ممكناً إلا بالحرية[١٢].

كما أكدت الوجودية الآخر، حيث رأت أن حرية الآخرين هدف ينبغي أن نسعى إليه[١٣]، كما أكدت استقلال الإنسان والتزامه ومسؤوليته.

إن الإشارة المختصرة السابقة لموقف بعض الفلاسفة عبر التاريخ من قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان، تكشف أن المصادر الفكرية والأسس النظرية لهذه القضية متنوعة من حيث المدى التاريخي والحضارات التي شكلتها، ومن حيث المذاهب الفلسفية التي استندت إليها، ما يكشف أن الدعوة لتلك القضية قد استندت إلى نضال طويل قاده العديد من المفكرين والفلاسفة، وانها ليست وليدة عصر، وإنما هي نتاج صراع الإنسان مع ذاته ومع الآخرين عبر العصور والأزمنة[١٤].

وبذلك فإن دفاع الفلاسفة والمفكرين عن قيم المساواة والحرية، أدى إلى زيادة المطالبة بمشاركة أوسع في الحياة السياسية والاجتماعية. وقد ساعدت نظم النقل والاتصال الحديثة على انتشار الأفكار حول الديمقراطية والمشاركة، ومن هنا كانت المطالبة بمزيد من الحقوق السياسية للأفراد وتهيئة إمكانيات ممارستها بفاعلية.

ب ـ واقع التربية على الديمقراطية ومعوقاتها

إن شعار «كما يكون المجتمع تكون المدرسة» ليس شعاراً سياسياً فحسب، بل إنه يمثل قضية مهمة ألا وهي أنه ليس من الميسور إحداث تغيرات أساسية في البنى المدرسية من دون تحويل البنى الاجتماعية»[١٥].

---

(١١) برتراند رسل، **حكمة الغرب: عرض تاريخي للفلسفة الغربية في إطارها الاجتماعي والسياسي**، ترجمة فؤاد زكريا، سلسلة عالم المعرفة؛ ٦٢، ٧٢، ٢ج (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٣)، ج٢، ص ١٦٦.

(١٢) بدوي، المصدر نفسه، ص ١٢٥.

(١٣) **الحرية المكفولة للفرد بمقتضى القانون** (نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٩٠)، ص ٨٥.

(١٤) إلهام عبد الحميد فرج، «حقوق الإنسان في مناهج التعليم الأساسي بجمهورية مصر العربية بين الواقع والمستقبل: دراسة نقدية،» **مجلة العلوم التربوية** (نيسان/ابريل ١٩٩٨)، ص ٩٨ ـ ١٥٥.

(١٥) ن. بارتس، س. كوليورد ود. لوميرسييه، **ديمقراطية التعليم وسيكولوجية التربية**، ترجمة زهير السعداوي ([بيروت]: دار ابن خلدون، ١٩٩٨)، ص ١٢ ـ ١٣.

ومن المؤسف أن القضايا المحورية في التعليم تدور حول مسائل فنية، وتعديلات جزئية في طرائق التدريس أو المناهج الدراسية، متجاهلين دراسة نمط العلاقات الاجتماعية داخل المدرسة والفصل، وعلاقات التفاعل القائمة بين البيئة المدرسية وما يدور حولها من عمليات تربوية من جهة، وبنية العلاقات السياسية والاجتماعية في المجتمع من جهة أخرى.

وفي إطار ذلك يصبح هناك ضرورة للقضاء على عزلة المدرسة عن المجتمع، وذلك من خلال التأكيد على قيم المشاركة والعدل ومن خلال تدخل قصدي يجعل للمدرسة دوراً إيجابياً في المجتمع.

ولعل طبيعة اللحظة التاريخية التي نعيشها تفرض ضرورة أن يكون للتعليم دور وأهداف مغايرة لتلك التي كانت في المراحل السابقة، والمقصود بذلك أن يصبح التعليم وسيلة لتكوين العقلية الناقدة الحرة القادرة على ممارسة حقوقها والتي تمتلك الثقة بالذات، والقادرة على التفاعل مع الآخر بعقلية منفتحة ومتسامحة.

وما لا شك فيه أن الاهتمام بقضية الديمقراطية في التعليم لا بد من أن تأخذ مساحة واسعة من الاهتمام والدراسة لتدعيم المبادىء الديمقراطية داخل مؤسسة التعليم، لتصبح قادرة على التعامل الحقيقي مع المجتمع وتحقيق الأهداف السابق ذكرها.

ويمكن أن نشير إلى الأسباب والدوافع التي جعلت قضية الديمقراطية في التعليم ذات ضرورة:

(١) يعيش الوطن العربي لحظة خاصة تتميز بالصراع بين السلفية والحداثة، كما تتميز باحتدام الأزمة الاقتصادية على اعتبار أن الوطن العربي جزء من الجنوب الفقير، كما أن الصراع الثقافي أصبح محتدماً، وقد لا ينتهي إلى انتصار قوى الديمقراطية، وإنما نمو القوى المحافظة والفاشية التي باتت تهدد المنطقة بأسرها.

(٢) الأمر الثاني هو: الواقع الثقافي والاجتماعي في معظم الأقطار العربية الذي يحول دون الوعي بحقوق الإنسان والإحساس بأهمية الديمقراطية وضرورتها في الحياة العامة والخاصة. ومن مظاهر هذا التردي وأسبابه:

- انتشار الفقر على نطاق واسع.
- ارتفاع نسبة الأمية التي وصلت إلى ٥٠ بالمئة من جماهير الوطن العربي.
- التفاوت في الدخول المالية والسلم الاجتماعي.
- بعض الأنساق الاجتماعية والتقاليد والعادات المعروفة لممارسة الديمقراطية مثل

النمط التربوي البطركي، حيث نجد مقارنة مثيرة للغاية بين الديمقراطية على المستوى النظري، يقابلها تسلط على الصعيد الاجتماعي. وغياب الديمقراطية عن المؤسسات الاجتماعية كالأسرة والمدرسة أدى إلى إحباط عام وقهر للإرادة. فالديمقراطية يجب أن تكون أسلوب حياة، أي في تعامل الأب مع ابنه، والمدرس مع تلاميذه، والموظف مع طالب الخدمة، والرئيس مع مرؤوسيه. فالديمقراطية الحقة لا تكون إلا إذا تخللت نسيج العلاقات الاجتماعية والسياسية على السواء.

وبذلك يصبح للمدرسة دور مهم لتنمية الديمقراطية، فعليها أن تطلق العنان لعقل المتعلمين بدلاً من الانقياد والتسليم، وأن تستخدم الحوار الحر والترغيب بدلاً من الترهيب، وأن تشجع التعددية في الرأي والموقف والسلوك بدلاً من الأحادية والدوغمائية، وأن تنمي الطمأنينة والثقة بالنفس للطلاب بدلاً من التخويف، والتسامح بدلاً من التعصب.

- العنف الذي أصبح يسود أسلوب المخاطبة والحوار واللغة.

(٣) الجمود الفكري المتمثل في التقليد الأعمى والتمسك بالقوالب الذهنية الجاهزة، وغياب العقل، وهيمنة العاطفة وأسلوب الانفعال وافتقاد العقلانية والحوار[١٦]، والتمسك بحرفية النصوص وضيق الأفق، ورفض التأويل، وتكفير المعارضة، وتبرير المعطيات من خلال قلبها وتحويلها إلى مقولات، بدلاً من تحليلها إلى عناصرها الأولية ثم تركيبها، وذلك نتاج تزايد ثقافة الصمت، وتناقص ثقافة المشاركة.

وتؤكد العديد من الدراسات[١٧] أن الاهتمام بقضية الديمقراطية في التعليم من خلال توفير مناخ يستند إلى الحرية والمساواة والعدالة، يمكن أن يكون وسيلة لتحرير عقل الإنسان من السيطرة والقهر، ووسيلة لتعميق مفاهيم التسامح الفكري والعقائدي واحترام الآخر، ووسيلة لتنمية تفجير طاقات الإنسان العربي وتخليص عقله من الأوهام، وشحذ تفكيره نحو المشاكل المحيطة به، ومن ثم تنمية وعيه بحقوق شعبه وبدوره في المشاركة وتحمل المسؤولية.

---

(١٦) حامد عمار، «أحوال الإنسان في ربوع مصر: مؤشراتها في مطلع التسعينات،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر العلمي الرابع عشر، التعليم والإعلام، ١١ ـ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، ص ٣.

(١٧) انظر: حسن حنفي، «الجذور التاريخية لأزمة الحرية والديمقراطية في وجداننا المعاصر،» في: علي الدين هلال [وآخرون]، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣).

ومن المؤسف أن ممارسة الديمقراطية، والمشاركة، من نصيب قلة محدودة من النخبة المثقفة في العمل العام، وذلك لأن الوعي بمبادىء ومفاهيم الديمقراطية يتطلب مستوى ثقافياً وحضارياً، كما يتطلب وعياً اجتماعياً وسياسياً. لذا فإن التربية على الديمقراطية يجب أن تشمل المجتمع كله من خلال مساهمة حقيقية عبر المؤسسات التعليمية في جميع المراحل الدراسية، وذلك لضمان وصولها لعدد كاف من أفراد المجتمع ولا سيما في المراحل الأولى من التعليم، وقبل أن يتم التسرب والخروج من التعليم في المراحل الدراسية المختلفة. وبذلك يصبح الاهتمام بقضية الديمقراطية في التعليم سواء من حيث تدريسها في منهج مدرسي، أو تدريب المعلمين على ممارستها، أو تزويد المدارس بالمناخ الذي يسمح بممارستها، أو من خلال القيم التي يمكن أن يبثها المنهج المدرسي والمعلم المستنير لا سيما المعلم القدوة الذي يمكنه أن يزود التلاميذ بالعديد من الاتجاهات والمفاهيم الخاصة باحترام الذات واحترام الآخر والمشاركة والتعاون والثقة بالنفس... إلخ من القيم التي تسمح بممارسة الديمقراطية على أسس سليمة وموضوعية.

والجدير بالذكر أن تلك المفاهيم والقيم لا تكتسب من خلال تلقين معلومات بقدر ما تعتمد على الممارسة، ومن خلال سلوك تعاوني وإيجابي، يبتعد عن الأنانية والغرور والعدوانية والتعصب.

والجدير بالذكر أيضاً أن تلك المفاهيم والقيم لا يمكن أن تكتسب إلا من خلال تغير شامل للممارسات التربوية التي تستند إلى الطاعة العمياء والاستماع والتلقين لصالح ممارسات تستند إلى الحرية والأنشطة داخل المدرسة وخارجها.

ج ـ المعلم المستنير ودوره في مسيرة الديمقراطية

شهد العالم في الفترات الأخيرة تطوراً مذهلاً في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ كما شهد انفجاراً معرفياً وتطوراً في تقانة الاتصالات، وقد أثر ذلك في التربية، وانعكس على مهنة المعلم التي لم تعد مجرد نقل للمعلومات والمواد الدراسية فقط، بل هي الوسيلة التي من خلالها تتكون العقلية الناقدة والشخصية القادرة على التفاعل والمشاركة.

وما لا شك فيه أن تغيير أو تطوير التعليم لا يتم إلا من خلال تطوير المعلم، بحيث يصبح على درجة عالية من الكفاءة التي تمكنه من إحداث التغيير والتفاعل معه.

«ولذا يحتل موضوع تدريب المعلمين في أثناء الخدمة أهمية كبيرة في العالم نظراً لما له من تأثير كبير في بناء الأمة، ونظراً لما حدث أيضاً من تطورات علمية وثقافية وتقانية. ويمكن القول إن هذه التطورات أدت إلى ما يشبه الثورة في المفاهيم والأفكار

والاستراتيجيات، وجعلت من تدريب المعلم ركناً مهماً من أركان عملية التعليم والتعلم»[١٨].

وما يزيد من ضرورة الاهتمام ببرامج تدريب المعلمين أنهم لا يزالون دون المستوى المطلوب في جميع مراحل التعليم، ومن هنا كانت الحاجة ماسة وملحة إلى تطوير إعداد المعلم ليقوم بالأدوار التي يطلب منه القيام بها على وجه صحيح.

ومن المؤسف أنه على الرغم من تزايد الاتجاهات الحديثة في إعداد المعلمين، إلا أن السائد هو النمط التقليدي الذي يقوم بدوره القديم وهو تلقين المعلومات وتزويد المتعلمين بالمعارف والقليل من المهارات والاتجاهات الإيجابية.

والحقيقة أن الطريقة التقليدية في التدريس هي الطريقة التي لا تزال سائدة في المدارس، وهي تعبر عن ثقافة الصمت التي أشار إليها باولو فرايري[١٩] في كتابه **تربية المقهورين**، وهي التي تساهم في تكوين شخصيات مهجنة لا تمتلك الوعي والحس النقدي، ولا تمتلك القدرة على الرفض أو التعبير عن الرأي لأن هذا النوع من التعليم يستند إلى التسلط ولا يحترم الديمقراطية، ويساهم في تكوين عقول خاملة ذات تفكير أحادي، كما تعد هذه الطريقة ضد الإنسان وحقوقه، ذلك لأنها تعتمد على قهر المتعلم وتعطيل طاقاته وقدراته.

والطريقة التلقينية التي يعتمد عليها المعلم العربي تستهدف تطويع الطلاب كي يتأقلموا مع واقعهم وتحويلهم إلى أوعية مستقبلين، ومن ثم يتم السيطرة على تفكيرهم وقهرهم وتعطيل طاقاتهم، أي يحدث خلل في طبيعة التوازن الإنساني، فنجد الإنسان نفسه غير قادر على ممارسة ملكاته، وغير قادر على التعبير عن رأيه، وغير قادر على المشاركة وتحمل المسؤولية.

إن المعلم العربي الذي لا يزال يستخدم الطريقة التقليدية في تدريسه لا يسمح باحترام ذاتية المتعلم واستقلاليته، كما أنه كثيراً ما يرفض كل الأفكار التي تختلف عن أفكاره، أو الأفكار المطروحة من خلال الكتب المدرسية، كما أنه ـ أي المعلم ـ يجعل من نفسه محوراً للعملية التعليمية، والتلميذ دائماً على هامشها، ومن ثم فالتلميذ عادة ما يلتزم الصمت وكثيراً ما يرهب ويتجنب السؤال، ويبتعد عن الحوار أو المناقشة

---

(١٨) علي عبد الرحمن علي حسانين، «برنامج مقترح لتدريب معلمي الرياضيات في المرحلة الثانوية،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر العلمي الخامس نحو تعليم ثانوي أفضل، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، القاهرة، ٢ ـ ٥ آب/أغسطس ١٩٩٣، مج ٣، ص ٧٠٨ ـ ٨٤٥.

(١٩) Paulo Freire, *Pedagogy of the Oppressed*, translated by Myra Bergman Ramos (New York: Herder and Herder, [1970]).

ويكتفي بالموافقة على كل ما يقدم له دونما تحليل أو تفسير أو نقد.

والحقيقة أن المعلم العربي الذي يمارس قهره على التلاميذ ويمنعهم من حقهم الطبيعي في المناقشة أو التعبير عن الرأي من خلال مناخ يفتقد الحرية والديمقراطية، هو نفسه غير قادر على ممارسة الديمقراطية، وغير قادر على المشاركة أو التعبير عن رأيه. لذا فإن المناخ السائد في حجرة الدراسة يتسم بالخوف والرهبة بدلاً من الحرية، ويتسم بالسلبية بدلاً من المشاركة، والانفعالية بدلاً من العقلانية، والعدوانية والتعصب وفقدان الثقة بالآخر بدلاً من التسامح وقبول الرأي الآخر[٢٠].

والواقع أن هناك بعض الدراسات[٢١] كشفت عن عدم وعي المعلم السياسي، وعدم مشاركته وتفاعله مع المتغيرات والأحداث السياسية والاجتماعية والثقافية، بما يوضح عزوف المعلمين عن ممارسة الديمقراطية، وعزوفهم عن المشاركة حتى على المستوى المعرفي بالمشكلات المحلية والعالمية..

إذن فالمعلم العربي يصعب عليه أن يكون أداة للوعي الاجتماعي لدى طلابه، وإنما هو في حقيقة الأمر لا يمكن إلا أن يستخدم الوسائل التي من خلالها يحقق الضبط الاجتماعي، ومعنى ذلك أن المعلم لا يساعد التلاميذ على التفاعل والإيجابية داخل حجرة الدراسة وما يتضمنه هذا التفاعل من حوار ونقد، وإنما ينحصر دوره في تشجيع التلاميذ على قبول الحال على ما هو عليه، أي تربية «المتكيفين» الذين يقبلون كل ما يتم تقديمه لهم، لأنهم لا يمتلكون آليات التعبير أو الرفض أو الاختلاف أو النقد أو التحليل.

ومعنى ذلك أن المعلم العربي، من خلال تمسكه بالطرق التقليدية في التدريس، يساهم في تكوين شخصيات متأقلمة سلبية لا تمتلك آليات التفاعل والتغيير، فهو لا يستخدم مهارات الاتصال الأساسية ولا يساهم في شحذ عقول التلاميذ نحو حب الاستطلاع العقلاني، أو المناقشة المفتوحة الحرة.

إن مسؤولية المعلم العربي في تلك المرحلة هي تزويد الطالب بخبرات مستمرة تتحدى قدرات أكبر عدد من الطلاب في إطار مراحل نموهم، وذلك من خلال التفاعل بينه وبين التلاميذ. ويتطلب هذا التفاعل مجموعة من المهارات أثناء التدريس من أهمها:

---

(٢٠) فرج، «حقوق الإنسان في مناهج التعليم الأساسي بجمهورية مصر العربية بين الواقع والمستقبل: دراسة نقدية،» ص ٩٧ ـ ١٥٥.

(٢١) إلهام عبد الحميد فرج، «القضايا السياسية في مناهج التربية الوطنية،» **التربية المعاصرة** (رابطة التربية الحديثة، القاهرة) (١٩٩٦).

ـ مهارات العلاقات الإنسانية التي يحتاجها أثناء التفاعل مع التلاميذ.

ـ مهارة اتخاذ القرارات التي تمكنه من تغيير المواقف واختيار البدائل.

ـ مهارة استخدام الوسائل التعليمية من أجهزة وغيرها.

ـ مهارة التصميم السريع لاستجابات التلاميذ وردود أفعالهم.

بالنسبة للمهارات السابق ذكرها فقد تم تحديدها من خلال استطلاع رأي(٢٢) بعض أساتذة التربية وعلم النفس وعلم الاجتماع وتم تحديد تلك المهارات في:

(١) **المهارات الإنسانية**: التعاون؛ احترام الآخر المختلف؛ التسامح الفكري؛ تحمل المسؤولية؛الصبر؛ سعة الأفق؛ الحوار العقلاني الموضوعي؛ الجماعية؛ الابتعاد عن العنف وتخفيف حدة التوتر عند التلميذ؛ القدرة على التواصل والاتصال الإنساني المستمر مع التلاميذ؛ معرفة الفروق الفردية بين التلاميذ ومراعاتها في التعامل.

(٢) **مهارات اتخاذ القرارات التي تمكّنه من تغيير المواقف واختيار البدائل**: الاستجابة للأسئلة وتنقيتها؛ العلاقة الطيبة بالتلاميذ؛ علاقة السيطرة دونما قهر أو ضغط؛ تحديد الأدوار والتوقعات؛ تحديد المسؤوليات وتوزيعها؛ تحديد القضايا والاهتمامات؛ تحديد نقاط الصراع والاهتمام بالمشاكل؛ حصر الإجابات الخاطئة وفصلها عن الإجابات الصحيحة؛ التفاعل مع مشاكل الآخرين باهتمام وحسم؛ تحديد الطرق ومصادر الحصول على المعلومات.

(٣) **مهارات التفاعل الاجتماعي**: مهارة الاستماع؛ مهارة النقد؛ مهارة النقد الذاتي؛ مهارة الاتصال والتواصل؛ مهارة حل المشكلات؛ مهارة العمل الجماعي؛ مهارة التعبير عن الذات؛ مهارة المشاركة؛ مهارة الاختلاف دونما تعصب.

(٤) **طرق التدريس التي تحقق التفاعل الاجتماعي**: طريقة الحوار؛ طريقة حل المشكلات؛ طريقة المناقشة المفتوحة؛ تمثيل الأدوار. على أن تستند تلك الطرق إلى

---

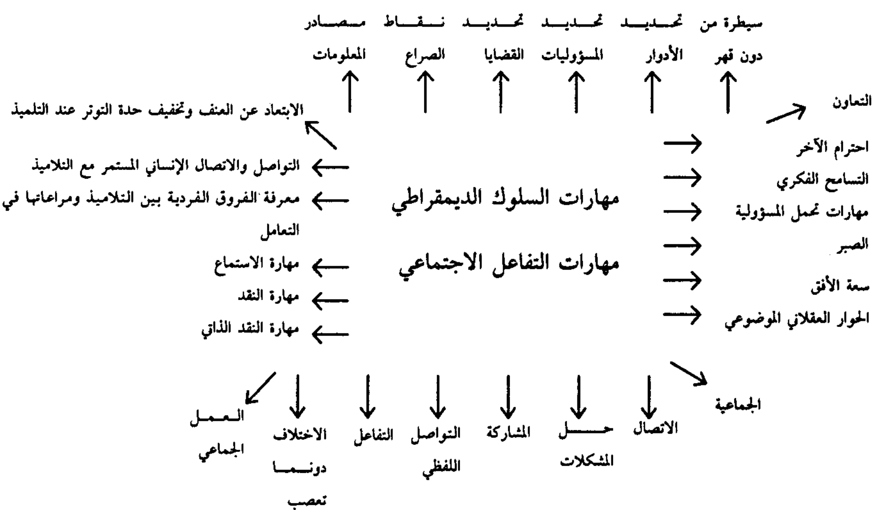
(٢٢) تم عرض استطلاع الرأي على مجموعة من الأساتذة التربويين حول تحديد مهارات التفاعل الاجتماعي والسلوك الديمقراطي وأساليب التدريس، منهم: د. فتحي الديب، أستاذ المناهج وطرق التدريس ـ جامعة القاهرة؛ د. سعد دياب، أستاذ المناهج وطرق التدريس ـ جامعة القاهرة؛ د. خير كاظم، أستاذ المناهج وطرق التدريس ـ جامعة القاهرة؛ د. مصطفى عبد السميع، عميد معهد الدراسات التربوية؛ د. عبد اللطيف فؤاد، أستاذ المناهج وطرق التدريس ـ جامعة القاهرة؛ د. طلعت عبد الحميد، الأستاذ المساعد بأصول التربية ـ جامعة عين شمس؛ د. شبل بدران، أستاذ أصول التربية ـ جامعة الاسكندرية؛ د. محمد عبد الظاهر الطيب، أستاذ ورئيس قسم الصحة النفسية؛ د. كمال حامد مغيث، باحث بالمركز القومي للبحوث التربوية، ود. أحمد يوسف سعد، باحث بالمركز القومي للبحوث التربوية.

الحرية، والموضوعية، والندّية، والتفاعل والمشاركة الإيجابية، فالتلميذ ينبغي أن يكون طرفاً فعالاً له رؤية، وقادراً على التفاعل في العملية التعليمية من خلال تحديد المشكلة، وجمع المعلومات وتنظيمها ووضع افتراضات وخطط مع المعلم.

أما الأساليب فهي: الأسلوب الإجرائي الذي يقع في المرحلة الوسطى بين الأسلوب المنطقي الذي يستند إلى الاحتياجات المعرفية، ومن ثم فإن التدريس هو تعليم المعرفة لمن لا يعرفها، وإن الطرق الصحيحة للتعليم يمكن أن تكتشف خلال ممارسة كل تلميذ للدور المتوقع منه. ويترتب على ذلك أنه إذا كانت الأدوار معروفة بوضوح، وإذا كان لكل تلميذ مسؤولية ليعمل ما هو مفروض عليه، فإن النتائج المطلوبة ستتم بطريقة علمية.

أما الأسلوب الفردي فهو الذي يؤكد على البعد الشخصي للسلوك ويستند في الأساس إلى احتياجات التلميذ وقبوله أكثر من احتياجات المدرسة.

وبذلك فإن الأسلوب الإجرائي في التدريس، وهو الذي يقع في المرحلة الوسطى بين الأسلوبين، يؤكد أن تحديد الأدوار والتوقعات سيكون وسيلة للتعبير عن احتياجات التلاميذ، وبهذا الأسلوب يحدث التوازن العقلي بين الأدوار المتوقعة والتعبير عن احتياجات الشخص المتعلم في إطار التفاعل داخل حجرة الدراسة.



يتضح مما سبق أن هناك أهمية لإعداد برامج تدريبية للمعلمين للأسباب الآتية:

- التغيرات العلمية والثقافية والاجتماعية السريعة والتي تحتاج إلى نموذج جديد من المعلمين الواعين المدركين لطبيعة المتغيرات وضرورة مسايرتها.

- إن البرامج التدريبية المعدة قد ركزت على الجانب المهني بالمعنى المحدود، وأهملت دراسة التفاعل الاجتماعي داخل حجرات الدراسة.

- ان تطوير السلوك الديمقراطي للمعلم وسلوك التفاعل الاجتماعي، يعني تكوين المعلم المستنير القادر على تحسين أدائه التدريسي من خلال وعيه بدوره.

- إن المعالجة الحقيقية لمشكلات التعليم تبدأ بالسعي نحو إجراءات تغيير البيئة الاجتماعية.

- أنسنة البرامج التدريبية للمعلم، بمعنى إعدادها في ضوء الاهتمام بالمعلم كإنسان وتنمية وعيه بذاته وواقعه ومجتمعه.

- ان انتهاك الديمقراطية يتمثل في استخدام المعلمين للطرق التقليدية في التدريس والقائمة على فكرة التلقين والتعامل مع التلاميذ على أنهم أطراف سلبية لا تمتلك من أمرها شيئاً[٢٣].

ولذا توجهت هذه الدراسة إلى إعداد برنامج تدريسي مقترح لتنمية السلوك الديمقراطي، وسلوك التفاعل الاجتماعي للمعلم العربي داخل حجرات الدراسة.

٩ ـ خطوات تصميم وإعداد البرنامج التدريبي المقترح

أ ـ تحديد أهداف البرنامج.

ب ـ تحديد المهارات (السلوك الديمقراطي وسلوك التفاعل الاجتماعي).

ج ـ المضمون.

د ـ الأساليب والطرق المستخدمة.

هـ ـ بطاقة ملاحظة للمعلمين المتدربين.

أ ـ أهداف البرنامج

- تدريب المعلمين على كيفية استخدام بيئة التلميذ، وإحداث تغيير مقصود فيها.

(٢٣) إلهام عبد الحميد فرج، «منهج مقترح لتنمية الديمقراطية لتلاميذ التعليم الأساسي،» ورقة قدمت إلى: برنامج أصدقاء الديمقراطية، ١٥ ـ ١٩ حزيران/يونيو ١٩٩٩.

- تدريب المعلمين على اكتساب مهارة العلاقات الإنسانية.
- تدريب المعلمين على اكتساب مهارة اتخاذ القرار.
- تدريب المعلمين على اكتساب مهارة العلاقات الاجتماعية.
- تدريب المعلمين على مهارة استخدام الوسائل التعليمية.
- تدريب المعلمين على اكتساب مهارة حل المشكلات.
- تدريب المعلمين على فن التعامل مع الأسئلة التي يطرحها التلاميذ.
- أن يكتسب المتدربون كيفية استخدام استراتيجيات متعددة في التدريس.
- تدريب المعلمين على إصدار الأحكام والقرارات على أسس علمية موضوعية.
- تدريب المعلمين على ضبط انفعالاتهم.
- إكساب المتدربين أسس الحوار العقلاني.
- التدريب على العمل الجماعي.
- التدريب على قبول الآراء الغريبة والمختلفة عن السائد والمألوف، وكيفية التعامل معها.
- التدريب على النقد والنقد الذاتي.
- إكساب المعلمين مهارات الاستماع من خلال التدريب على:
  - أن يتكلم المعلم أقل.
  - أن يمدح التلميذ ويشجعه.
  - أن يبتعد عن الأسئلة المعقدة.
  - أن يعطي أمثلة واقعية ويتحدث عن أشياء يحبها التلميذ.
- أن يكتسب المعلم سعة الأفق والمرونة ويبتعد عن التسلط والدكتاتورية.
- أن يكتسب المعلم إمكانية إدارة الفصل بروح من الحب والتعاون والعلاقات الطيبة.
- أن يكتسب المعلم القدرة على التعامل مع تلاميذه على أساس من المساواة والعدل، ويبتعد عن التعصب على أساس الجنس، أو الطبقة الاجتماعية، أو الدين.

ب ـ المحتوى التربوي للبرنامج

ـ بعض النصوص النظرية عن الديمقراطية، ومقوماتها، ومسارها التاريخي.

ـ بعض الدراسات النظرية عن أسس السلوك الديمقراطي.

ـ اختيار بعض النصوص عن الديمقراطية والتعليم وعمل مناقشة مفتوحة حولها.

ـ تحديد عناصر السلوك الديمقراطي وسلوك التفاعل الاجتماعي من خلال حوار مع المتعلمين.

ـ مناقشة كل مفهوم وكل عنصر، من خلال ترجمة كل مفهوم وتحويله إلى سلوك، مثلاً (المشاركة ـ المسؤولية ـ التسامح ـ التعبير عن الرأي ـ الحوار . . . إلخ)، من النقاط التي تم تحديدها.

ـ عرض لبعض التجارب الديمقراطية في التربية والتعليق عليها.

ـ موضوع يتم تناوله من خلال ندوة عن معوقات تطبيق السلوك الديمقراطي داخل المدرسة وحجرات الدراسة من وجهة نظر المعلمين.

ـ اختيار درس لكل معلم ليقدمه من خلال التدريس المصغر ليوضح كيفية التفاعل وممارسة السلوك الديمقراطي.

ـ تحويل بعض الموضوعات من الكتب المقررة إلى قضايا ومشكلات ثم يقوم المعلم بتقديمها من خلال الطرح الجديد ليوضح كيف يحقق التفاعل الاجتماعي.

ـ تبادل الأدوار بين المعلم والمتعلم بحيث يصبح المعلم متعلماً والمتعلم هو المعلم، ويتعين على المعلم أن يكون مستعداً في أي وقت لمناقشة اختلاف الرأي، وأن يركز على فكرة وجود حلول متعددة لكل مشكلة، وعليه أن يجسد مبادىء الديمقراطية في سلوكه من خلال إشاعة مناخ من الحرية والمساواة والعدل بينه وبين التلاميذ.

الخلاصة والتوصيات

قامت هذه الدراسة بإعداد برنامج تدريبي مقترح لتنمية سلوك التفاعل الاجتماعي والسلوك الديمقراطي للمعلم العربي، وذلك لتطوير أدائه التدريسي، ورفع وعيه الاجتماعي، والمهني، وتخليصه من الطريقة التقليدية التي لا تحقق حرية الإنسان وحقه في التعبير عن رأيه، وحقه في المشاركة والتفاعل الإيجابي. وقد توجهت هذه الدراسة إلى محاولة تنمية وتطوير مهارات العلاقات الإنسانية والاجتماعية، ومهارات اتخاذ القرار واستخدام الوسائل التعليمية، ومن ثم تغيير دور المعلم العربي من كونه

مجرد وسيلة لإحداث ضبط اجتماعي وتكيف مع الواقع، وقبوله إلى كونه وسيلة لتنمية الوعي الاجتماعي للتلاميذ واستنارة عقولهم وتحريرها.

في ضوء ما عرضناه سابقاً، يمكن أن نبرز خلاصة لهذا البرنامج المقترح وفي ضوئه نوصي بالتوصيات المناسبة على النحو التالي:

- يجب ربط المؤسسة كمؤسسة تربوية بالمجتمع ومشكلاته وقضاياه، بحيث تصبح المدرسة صادقة في التعبير عن المجتمع.

- التأكيد على أهمية القيم المرتبطة بالديمقراطية وتدريب المعلمين والتلاميذ عليها.

- يجب أن يكون المعلم مرشداً وموجهاً لكل العمل الجماعي.

- يجب تدريب المعلمين والتلاميذ على الأنشطة التي تسمح لهم بممارسة السلوك الديمقراطي مثل (انتخابات الفصل - الاشتراك في جماعات مدرسية - المقصف المدرسي - الرحلات - الندوات. . . الخ).

- التفاعل الاجتماعي وممارسة الديمقراطية يمكن أن يسمحا بتوثيق الصلة بين المدرسة والبيئة الخارجية، وبين المدرسة وجميع المؤسسات الأخرى.

- يزيد التفاعل الاجتماعي التواصل الإنساني والعلمي، ما يرفع من كفاءة كل من المعلم والتلميذ.

- يزيد التفاعل الاجتماعي داخل حجرة الدراسة من إمكانية أن يكتسب المتعلم الخبرات بنفسه، وبسهولة ويسر، نظراً لاعتماده على ذاته وزيادة ثقته بها.

- يزيد التفاعل الاجتماعي من إشاعة مناخ من الحب والتعاون والعمل الجماعي والاعتماد على الذات وقبول الآخر، والتعامل معه، ما ينمي من شخصية المتعلم والمعلم ويسمح بتطوير الطاقات الإبداعية والنقدية لكليهما.

وفي النهاية نقول إن هذا النموذج المقترح للبرنامج التدريبي ما هو إلا بداية. . وهو يمثل اقتراحاً يحتاج للتطبيق للتعرف على فاعلية هذا البرنامج في إحداث تطوير حقيقي لمهارات السلوك الديمقراطي والتفاعل الاجتماعي للمعلم داخل حجرات الدراسة، وأثر ذلك في وعي المتعلم وزيادة فاعليته وإيجابيته على المستويات كافة.